مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة
Journal of International Economy and Globalization

أثر التقييم بالقيمة العادلة على مصداقية القوائم المالية دراسة حالة المؤسسة العمومية للتغذية وتربية الدواجن بالجلفة

The Effect of Valuation at Fair Value on The Reliability of The Financial Statements. Case Study of the Public Institution for Feeding and Breeding in Djelfa

د.طالب عبد العزيز♦، جامعة لونسي علي ، البليدة، الجزائر.
د.بلمداني محمد، جامعة لونسي علي ، البليدة ، الجزائر.

تاريخ الإرسال: 2021/04/21	تاريخ القبول: 2021/05/23	تاريخ النشر: 2021/06/15

الملخص	الكلمات المفتاحية
تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالقيمة العادلة وإبراز أثرها على القوائم المالية المؤسسة من أجل تقديم معلومات مفيدة تساعد على اتخاذ القرارات السليمة بالنسبة للمؤسسة ومستخدمي القوائم المالية، وذلك من خلال اعادة تقييم الاصول الثابتة بالقيمة العادلة من اجل تحديد قيم حقيقية لهذه الاصول خصوصا في ظل التضخم يتم استخدام التكلفة التاريخية عند التقييم بالتكلفة ، بينما يتم استخدام القيمة العادلة في عملية إعادة تقييم أصول المؤسسة وتحديد قيمتها الحقيقية. الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة مدى تأثير قياس القيمة العادلة في تحديد القيمة الحقيقية للأصول الثابتة من خلال عملية إعادة تقييم الأصول في المؤسسة.	القياس المحاسبي؛ القيمة العادلة؛ التكلفة التاريخية

Abstract	Keywords
This study aims to introduce fair value and highlight its impact on the established financial statements in order to provide useful information that helps in making sound decisions for the institution and users of the financial statements, by re-evaluating fixed assets at fair value in order to determine real values for these assets, especially in light of inflation. The historical cost is used when evaluating at cost, while the fair value is used in the process of re-evaluating the assets of the institution and determining their true value. The main goal of this study is to know the extent of the effect of measuring the fair value in determining the true value of fixed assets through the process of re-evaluating the assets in the institution.	Accounting Measurement, Fair Value, Historical Cost

JEL Classification Codes : M10 ; M41

♦ المؤلف المرسل: طالب عبد العزيز ، الإيميل: talebabdelaziz17@gmail.com

1. مقدمة:

عمدت الجزائر في العشرية الاخير الى اصلاح النظام المحاسبي وذلك بتغيير المخطط المحاسبي الوطني والانتقال الى النظام المحاسبي المالي وذلك قصد مواكبة المعايير المحاسبية الدولية كما ترتب على هذا الانتقال اعتماد طرق جديدة للقياس المحاسبي للأصول تمثلت اساسا في القيمة العادلة

القيمة العادلة هي نتاج المعايير المحاسبية التي خصتها بمعيار محاسبي خاص ضمن معايير التقارير المالية والمتمثل في المعيار رقم 13 من معايير التقارير المالية

ورغم ذلك يبقى الجدل قائما بين القيمة العادلة من جهة والتكلفة التاريخية من جهة اخرى وايهما اجدر للقياس المحاسبي لقيمة الاصول الثابتة خصوصا في البيئة المحاسبية الجزائرية والتي تعرف تضخم في الاسعار في المقابل عدم وجود سوق نشط يمكن ان تحدد فيه القيمة العادلة للأصول

1.1. إشكالية الدراسة:

الى أي مدى تأثر القيمة العادلة على مصداقية القوائم المالية؟

2.1. أسئلة الدراسة:

يتم طرح أسئلة الدراسة هنا:

- هل يؤثر القياس بالقيمة العادلة للأصول الثابتة على ملائمة القوائم المالية ؟
- هل يؤثر القياس بالقيمة العادلة للأصول الثابتة على موثوقية القوائم المالية؟

3.1. فرضيات الدراسة:

- يعمل القياس بالقيمة العادلة على ملائمة القوائم المالية وذلك بإعطاء القيم الحقيقية للأصول الثابتة
- يؤثر القياس بالقيمة العادلة على على موثوقية القوائم المالية لان الموثوقية تتحقق بالقياس بالتكلفة التاريخية

4.1. اهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في هذا الموضوع في التعرف على مداخل القياس المحاسبي وكذا أسباب الانتقال الى القيمة العادلة و دراسة المعالجات المحاسبية المتعلقة بإعادة تقييم الأصول الثابتة بالإضافة الى دراسة أثر اعادة تقييم الأصول الثابتة على القوائم المالية.

2. القياس المحاسبي:

1.2. مفهوم القياس:

القياس لغتنا : من قاس يعني قدر نقول قاس الشيء بغيره أو على غيره أي قدره على مثاله وعرف القياس على انه التحقيق بالتجربة أو الاختيار منه الدرجة أو الكمية بواسطة أداة قياس معيارية مثل المعاملات النقدية في المحاسبة فالقياس عملية تصف بص الأشياء وصفا كميا .

كما يعرف القياس بأنه عملية ترجمة الوصف اللفظي الى وصف رقمي على أن متصف هذا الوصف بخاصية معينة في الشيء المقاس وهذا يتطلب عادة تعريف الشيء بوضوح ثم تحديد قواعد القياس وهذه هي الإجراءات التي تنتمي بتحديد رقم معينة لكل خاصية يراد قياسها ويعني كذلك تخصيص قيم رقمية لحدث أو عنصر معين مرتبط

بالشركة على أن يشمل القياس على عمليات التعريف والتبويب لهذا الحدث .(اسماعيل السبتي، 2016، ص51-52)

والتعريف العام للقياس هو مقابلة أو مطابقة أحد خصائص أو جونب مجال معين بأحد جوانب أو خصائص مجال آخر؛ وتتم هذه مقابلة باستخدام الارقام أو الدرجات أو الكميات ؛وبفصل ان تكون المقاييس كمية لما لها من اثر في زيادة دقة التعاريف ؛وبالتالي فإن المكونات الرئيسية لعملية قياس هي:

- تحديد الخواص المطلوب قياسها؛ فعملية القياس بالنسبة للأصول مثلا ليست موجهة نحو تحديد وزنها أو طولها أو مساحتها؛ انما ما تحتويه هذه الاصول من خدمات متوقعة (قيمتها).
- تحديد وحدة القياس المناسبة للخاصية محل القياس ، ويشترط ان تكون وحدة قياس ثابتة ومتجانسة حتى تكون النتائج قابلة للتجميع و المقارنة، ومن المعروف ان وحدة القياس في المحاسبة هي النقد الذي يتم التعامل به.
- الشخص القائم بعملية القياس وهو يعتبر عاملا هاما في عملية القياس ، لان نتائج عملية القياس قد تختلف باختلاف القائمين بها خصوصا في حالة عدم توافر المقاييس الموضوعية ، ان المكون الأول لعملية القياس يمثل الجانب النظري وهو الذي يختص بتحديد الخصائص والعلاقات ، اما مكون الثاني فهو يمثل جانب الفني لعملية القياس ، ولابد من توفر الجانبين حيث ان كل منهما يكمل الاخر، لان النظرية دون قياس هو مجرد فكر نظري كما ان القياس غير المبني على النظرية يعتبر عملا غير هادف .(علي عبد الله شاهين، 1432، ص 35) .

2.2. متطلبات القياس:

- يجب الابتعاد قدر الإمكان عن عنصر الاجتهاد والتقدير الشخصي ،غير أن تطبيق هذا الأمر في مجال محاسبة قد يكون مستحيلا بسبب وجود بعض العمليات التي تخضع للاجتهاد كتقديرات المخصصات وغيرها.
- يجب توافر دليل إثبات يمكن التحقق منه، مثل قياس إيرادات الفترة المحاسبية عند إثبات عملية البيع أو عند إثبات عملية إنتاج ، ولكن يلاحظ أن القدرة على التحقيق من وجود دليل الإثبات لا يقطع بصحة طريقة القياس ولا صحة النتائج.
- يجب ان يكون نظام القياس قابل للتكرار، أي يتم استخدام نفس قواعد و أسلوب القياس وفي هذه الحالة اذا ما قام شخص أو أكثر مؤهلين تأهيلا علميا ومهنيا بعملية القياس بصورة مستقلة فإنهما يصلا إلى نفس النتائج.
- يجب أن يكون نظام القياس يحقق نتائج متسأوية من حيث القيمة ، و في هذه حالة يكون تشتت القيم التي يتم الحصول عليها من قبل أكثر من شخص أقل درجة ممكنة .وترتيبا على ما سبق فإن درجة الاعتماد على مقياس دون آخر يجب أن يتوفر فيهما خاصية القابلية للتحقق من القياس وخاصية عدم التحيز . وحيث أن القياس المحاسبي يعتمد على القياس المالي من خلال وحدة النقد التي يجري التعامل بها فلابد في هذه الحالة من

الاعتماد على مجموعتين من الفروض لأغراض التقديرات المحاسبية تتعلق بالكميات وأخرى تتعلق بالأسعار.(سليمة طبايبية، 2016، ص 65).

2.2. خصائص موضوع القياس:

لموضوع القياس عدة خصائص أو صفحات مالية أو غير مالية (وزن ،حجم ،طاقة إنتاجية ...) تصلح لخصائص المالية لأن يقدم المحاسب عنها مقاييسا نسبية .ويعتمد مجلس معايير المحاسبية المالية الأمريكي fasb الخصائص التالية : التكلفة التاريخية ، التكلفة الجارية ، القيمة السوقية الجارية ، صافي التحصيلية ، القيمة الحالية للنفقات النقدية المتوقعة مستقبلا .

وحدة القياس : تستخدم المحاسبة الوحدات النقدية (الدينار مثلا)كأداة لتحديد مقياس خصائص المالية السابق ذكرها . وعادة ما يستخدم المحاسب وحدة القياس النقدي لديه ، كما يمكن أن يستخدم وحدات قياس نقدية أخرى (اليورو مثلا).

إضافة إلى العناصر الثلاثة السابقة اللازمة لعملية القياس فإن تحديد أثر الأحداث الاقتصادية على عناصر القوائم المالية يتطلب تحديد النقطة الزمنية التي ينعكس عندها أثر هذه الأحداث . ويسمى هذا النشاط المحاسبي بأسم الاعتراف بأثر الأحداث الاقتصادية على عناصر القوائم المالية . (رضوان حلة حنان، 2009، ص 189-190-191)

3.القياس المحاسبي:

1.3. مفهوم القياس المحاسبي:

تتمثل الخطوة الأولى في عرض المعلومات لمستخدمي القوائم المالية في اختيار الانشطة أو الاحداث وخصائصها المرتبطة بالوحدة الاقتصادية والملائمة لا احتياجات المستخدمين بصفة عامة وينبغي اختيار الخاصية التي تقاس قبل ان يتم القياس . ويمكن وصف الخواص المختارة بانها ملائمة لاحتياجات المستخدم اذا ساعدته على التنبؤ أو اتخاذ القرار.

ويعد مفهوم القياس مشكلة مستعصية ليس من السهولة بمكان حلها ، كون صياغة الارقام تعد نتاج لخليط من النوايا والحقائق والاهداف والبدائل ، وبقد ايمان القائمين على مهنة المحاسبة بوجود هذه المشكلة ، بقدر ايمانهم بعدم امكانية الانتهاء من حل المشكلة حلا جذريا ، ولكن هناك كم هائل من الجهود سواء من المنظرين في المحاسبة ام الجهات التي تعنى بإصدار المعايير المحاسبية أو العاملين بشكل عام على تحسين أسس وأساليب القياس لشتى بنود عناصر القوائم المالية حتى الوصول الى ما بأذهانهم عن مفهوم عدالة القيم المعروضة ضمن القوائم المالية ن وقد اثمرت هذه الجهود عن التوصيل الى مفهوم القيمة العادلة .

إن أكثر التعريفات تحديدا لعملية القياس المحاسبية هو ما صدر في تقرير لجمعية محاسبين الامريكية (AAA) عام 1966 الذي ورد فيه ما يلي " يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث الوحدة الاقتصادية الماضية

والجارية والمستقلة وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة" .كما قدم الباحثون في مجالات القياس المختلفة ، تعريفات متعددة للقياس هي وان اختلفت الى حد ما في الشكل الا انها تتفق في المضمون إذ يرى (Heubrikseu) أن المقصود بالقياس المحاسبي ، تحديد القيم العددية للأشياء ، أو الاحداث الخاصة بالوحدة الاقتصادية ، وقدد حددت هذه القيم العددية بطريقة تجعلها ملائمة للتجميع (مثل مجموع قيمة الموجودات) أو التجزئة حينما تتطلب ايهما ظروف معينة . (رسم م، محسن م، 2017، ص 166).

2.3. طرق القياس المحاسبي:

1.2.3. التكلفة التاريخية:

أصبح أساس التكلفة التاريخية أكثر المبادئ المحاسبية إثارة للانتقاد ، سواء من قبل مستخدمي القوائم المالية أو من قبل المحاسبين أنفسهم ، لذا سنتطرق لمفهوم التكلفة التاريخية كأساس للقياس وكمبدأ محاسبي ،

وفقا لنموذج التكلفة التاريخية يتم تقييم الأصول الثابتة بناء على السعر النقدي المدفوع للحصول على الأصل ، مضافا اليه جميع النفقات الضرورية واللازمة للوصول بأصل إلى موقعه المخصص وحالته المطلوبة لبدء الإنتاج .

التكلفة التاريخية هي مبلغ الذي دفع أو ما يعادله للحصول على أصل أو موجودة بتاريخ الحصول ، وتسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين ، أو في بعض الأحيان مثل الضرائب على الدخل بمبلغ النقد ، أو ما يعادل النقد المتوقع أن يدفع لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط .

يرتكز مبدأ التكلفة التاريخية على تقييم الأملاك بقمتها الأصلية (تكلفة شرائها أو إنتاجها)، وليس على أساس قيمتها الحالية أو القيمة استبدالها دون الأخذ بعين الاعتبار تغيرات القدرة الشرائية . وينص على أنه في تاريخ دخولها إلى تركة المؤسسة ، فإن العناصر الممتلكة من قبل المؤسسة مقابل قيمة معينة يتم تسجيلها بتكلفة شرائها ، والعناصر الممتلكة بصفة مجانية تسجل على أساس القيمة التي تباع بها ؛ أما الأملاك المنتجة من قبل المؤسسة فتسجل على أساس قيمة إنتاجها. (قوادري عبلة، 2018، ص 244).

التكلفة التاريخية هي المبلغ الفعلي الذي نشأ أصلا عن عملية تبادل حرة تمت بين طرفين مستقلين ، ويؤيده مستند ذو حجة قانونية ، وهو ما يعبر عنه محاسبيا بالدليل الموضوعي ؛ وعليه فالتكلفة التاريخية هي مبدأ يتم وفقه تقييم الأصول على أساس قيمتها الأصلية في تاريخ شرائها أو إنتاجها ، أما الخصوم فيتم تقيمها على أساس قيمتها في تاريخ نشأة الالتزام ، حيث لا يتم الاعتراف بأي زيادة أو انخفاض نتيجة تقلبات الأسعار وتغير القدرة الشرائية للنقود . (قوادري عبلة، 2018، ص107).

2.2.3. القيمة العادلة:

وقد جاء مفهوم القيمة العادلة لتضيق الفجوة بين القيم الاقتصادية وقيم المحاسبية ، وساعد في أن تتلاقي المفاهيم حول القيمة بين المحاسبين والاقتصاديين . والقيمة العادلة للشركة تتمثل القيمة الحقيقية العادلة للأصول معبرا عنها بالقيمة الجارية لها مطروحا منها الالتزامات وقت التقييم .

-مرتكزات القيمة العادلة :

يرتكز مفهوم القيمة العادلة نقطتين أساسيتين هما:

***النقطة الأولى : الأطراف الداخلية في الصفقة ، ويفترض توافر ما يلي:**

أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة : فأحد الجوانب الهامة للطريقة التي تفسر بها القوائم المالية هي أن الصفقات والعمليات عادة ما تتم على أساس متوازن بمعنى أن الصفقة تمت بين طرفين مستقلين ، وكلا منها يسعى للتفأوض على أحسن الشروط يمكن الحصول عليها ؛

أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة ، ولا توجد معلومات هامة لدى طرف الآخر ، وهو الأمر الذي يطلق عليه عدم تماثل المعلومات.

***النقطة الثانية : الظروف التي تتم فيها الصفقة:**

حيث يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية (عادية) ، فالصفقات التي تتم مثلا في ظروف التصفية لا تعبر عن القيمة العادلة ، لأن البائع يكون مجبرا على البيع وكلما زاد الضغط الوقت للعثور على مشتري كلما زاد التحريف عن القيمة العادلة . (العمري أ، بروبة إ، 2014، ص218).

عرف IASB القيمة العادلة بأنها:

" هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تجارية " ، ويفهم من التعريف السابق أن القيمة العادلة هي مبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به أو تسديد التزام بين أمطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت أو في إطار متوازن أو في ظل ظروف طبيعية أو بين طرفين مستقلين ، بينما يعرفها FASB القيمة العادلة بأنها : مبلغ الذي يمكن به شراء أصل أو بيعه أو تحمل التزام أو تسديده في صفقة جارية بين أطراف راغبة أي بخلاف البيع الجبري أو التصفية " ، كما يستنتج مما تقدم أن القيم العادلة تبني على عوامل التالية :

-وجود سوق نشط يتعامل في أصناف متجانسة ، وأسعار متاحة للجميع.

-أطراف غير ذوي علاقة راغبة ومطلعة .

-ظروف طبيعية .

-تقدير المبلغ المناسب باستخدام أساليب مختلفة وفقا للسوق النشط أو غير النشط.

-وفي حالة عدم وجود سوق النشط فيكون تقدير القيمة العادلة على أساس أفضل المعلومات المتاحة في ظل ظروف ونتائج أساليب التقييم وتشمل الأساليب الفنية للتقييم بالإضافة إلى استخدام أحداث معاملات السوق على أساس تجارى بين الأطراف الراغبة و المطلعة النماذج التالية.

-نموذج تحليل التدفق النقدي المخصوم.

-نماذج تسعير الخيار.

حيث تستخدم IFRS القيمة العادلة كباقي المعايير المحلية المطبقة في الدول الأخرى ؛ كمصطلح عام والتي يمكن تطبيقها على جميع الأصول والخصوم وأدوات حقوق الملكية بصرف النظر عما إذا تم تداولها في أسواق مالية نشطة أم لا ، وتستخدم القيمة العادلة القيمة السوقية كمحدد أساسي للقيمة المتداولة في سوق النشط.

(زينب اسعد اسعد، 2014، ص 261)

4. تحليل النتائج:

وحتى نتمكن من معرفة أثر عملية إعادة التقييم على القوائم المالية، قمنا بدراسة تطبيقية في المؤسسة العمومية للتغذية وتربية الدواجن بالجلفة (ONAB) ، ورغم أن المؤسسة لا تقوم بإعادة تقييم أصولها الثابتة إلا أنها كلفت خبير بإعادة تقييم أصل من أصولها الثابتة والمتمثل في الأرض (Terrains) التي لوحظ تغير في قيمها بغض النظر عن الأصول التي لم تتغير قيمتها، حيث قام بعملية إعادة تقييم هذا الأصل خبير معتمد لدى مكتب الهندسة والدراسات التقنية ومعتمد من وزارة السكن والعمران بولاية عنابة والملقب بجرور عز الدين

وقد قام هذا الأخير بتقييم الأرض على النحو التالي:

تقييم أرض وحدة الجلفة. Evacuation du terrain de l'unité Djelfa

Superficie 5206800m^2 x 261300DA/m^2 = 13605368400

حيث قام بحساب قيمة المتر المربع الواحد باستعمال تقنيات ومؤشرات خاصة وبضرب هذه القيمة في مساحة الأرض نحصل على قيمة الأرض المعاد تقييمها كما هو موضح:

الشكل رقم 01 : يبين كيفية حساب قيمة الارض

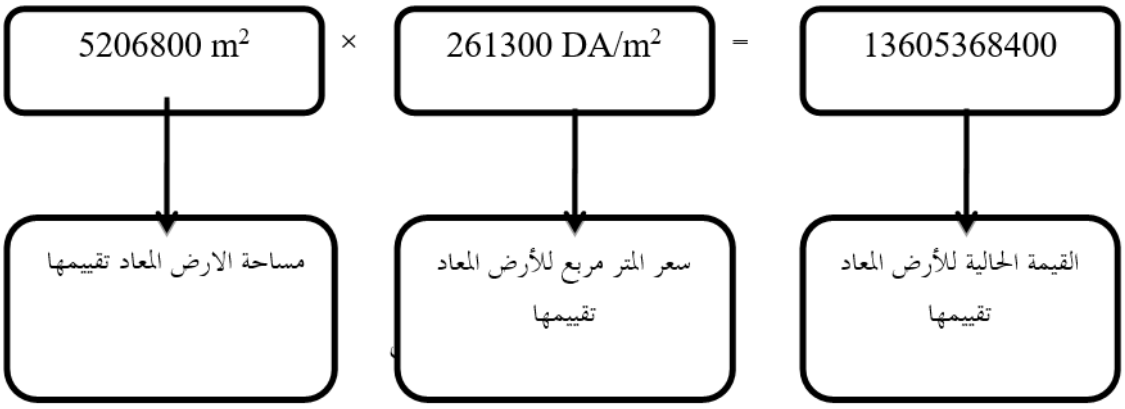

كما يمكن الإشارة إلى أن قيمة الأرض في سنة الماضية (أي السنة ما قبل إعادة التقييم) كانت تسأوي (718549026 دج) كما هو موضح في الملحق رقم "01".

-التسجيل المحاسبي لإعادة تقييم التثبيت (الأرض):

*قيمة الأرض (Terrains) قبل إعادة التقييم: 718549026.

*قيمة الأرض (Terrains) بعد إعادة التقييم : 13605368400.

*الزيادة في قيمة الأرض:

13605368400 – 718549026 = 12886819374.

211		**/12/31**		
		أراضي	12886819374	
	105	**فارق اعادة التقييم**		12886819374
		تسجيل فائض اعادة التقييم		

كما أن محاسب المؤسسة سوف يقوم بدمج الفارق أو الزيادة في قيمة الأرض مباشرة في رأسمال المؤسسة. وهو ما قامت به المؤسسة فعلاً كما هو موضح في الملحق رقم "02" حيث ارتفع رأسمال المؤسسة بشكل كبير نتيجة إعادة تقييم الأرض ليصبح رأس مال المؤسسة من (5836048316) إلى (18380898230) حيث ساهمت إعادة تقييم الأرض برفع رأس مال المؤسسة بمقدار (12886819374) وهو الفرق بين قيمة الأرض قبل إعادة التقييم وقيمتها بعد إعادة التقييم وباقي الزيادة عبارة عن دمج نتيجة السنة قبل إعادة التقييم في رأسمال المؤسسة.

-التسجيل المحاسبي لفائض إعادة تقييم الأرض:

211		**/12/31**		
		اراضي	12886819374	
	101	**راس المال**		12886819374
		زيادة راس مال عن طلريق دمج فائض اعادة التقييم		

-تأثير إعادة تقييم الأرض على القوائم المالية:

***تأثيرها على الميزانية:**

من خلال التسجيل المحاسبي لعملية إعادة تقييم الأرض نلاحظ أن فارق إعادة التقييم يسجل في شكل زيادة في رأس المال مقابل زيادة بنفس المقدار في قيمة الأراضي (زيادة في قيمة الخصوم تقابلها زيادة بالمقدار نفسه في قيمة الأصول)، مما يعني عدم تأثير عملية التقييم على نتيجة الدورة لسنة إعادة التقييم, والأثر كان في زيادة قيمة المؤسسة.

جدول رقم (01): أثر إعادة التقييم على الميزانية.

الأصول	مقدار الزيادة	الخصوم	مقدار الزيادة
التثبيتات المالية (أراضي)	12886819374 (+)	الأصول الخاصة (رأسمال المؤسسة)	12886819374 (+)

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على الملحق 01-02

-تأثيرها على جدول حسابات النتائج:

من خلال التسجيل المحاسبي لعملية إعادة تقييم الأرض نلاحظ أن عملية إعادة التقييم لا تؤثر على جدول حسابات النتائج لسنة إعادة التقييم لأنها لم تؤثر على حساب الإيرادات والمصروفات.

ملاحظة:

الأراضي لا تهتلك وإنما تخضع لعملية إعادة التقييم فإذا ارتفعت قيمتها تؤثر على رأسمال المؤسسة وإذا انخفضت قيمتها فتؤثر على جدول حسابات النتائج بالضبط في ح/681 مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسائر قيمة الأصول غير الجارية.

يكون قيد انخفاض الأراضي كالاتي:

68		**/12/31**		
		مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	xxxx	
		وخسائر قيمة الأصول الغير جارية		
	2911	تدني خسائر قيمة الأرض		xxxx

- تأثيرها على جدول التدفقات النقدية:

من خلال التسجيل المحاسبي لعملية إعادة تقييم الأرض نلاحظ ان عملية إعادة التقييم لم تؤثر على جدول التدفقات النقدية وذلك من خلال عدم دخول أو خروج للنقدية.

-تأثيرها على جدول التغير في رؤوس الأموال:

من خلال التسجيل المحاسبي لعملية إعادة تقييم الأرض نلاحظ أن عملية إعادة التقييم أثرت على رأس مال المؤسسة بالزيادة وذلك من خلال المساهمة في زيادة رأس المال بقيمة (12886819374).

5. الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا الى إن عدم القيام بإعادة تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة بعد ارتفاع أسعارها تنتج عنه أثار سلبية على المؤسسة مثل عدم تمكين المؤسسة من تجميع اهتلاكات كافية لتمويل أصولها الثابتة المعوضة لها التي تم اهتلاكها بصفة كلية وكذا عدم ظهور الأصول بقيمتها الحقيقية بتاريخ اعداد هذه الميزانية، بل تظهر قيمة هذه الأصول بتاريخ شرائها (التكلفة التاريخية) والتي قد لا تتطابق مع قيمة هذه الأصول بتاريخ اعداد الميزانية خاصة في حالات التضخم، وعدم القيام بإعادة التقييم سوف يؤدي الى تضخيم نتيجة الدورة وتحميل المؤسسة بضرائب على الربح أكبر من المبالغ الواجب تسديدها.

كما ان القيام بإعادة تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة يسمح للمؤسسة بإظهار عناصر الميزانية بقيمها الحالية (الحقيقية) لا بقيمها التاريخية, ومنه فان تحليل هذه الميزانية يكون أكثر واقعية.

وكذلك عملية اعادة تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة لها تأثيرات مباشرة على نتائج الدورات اللاحقة لذا لابد من توفير جميع المتطلبات الضرورية للعملية وتأهيل المهنيين حتى لا تخضع عملية التقييم بالقيمة العادلة للحكم الشخصي.

وتعتبر عملية اعادة تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة أكثر ملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، الا أنها في نفس الوقت أقل موثوقية من معلومات التكلفة التاريخية.

6. قائمة المراجع:

1) إسماعيل سبتي(2016) ، **أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة ، دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول** ، مذكرة دكتوراه قسم علوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص 51 .52

2) علي عبد الله شاهين(2011)، **نظرية المحاسبية، اطار فكري تحليلي**، الطبعة الأولى، مكتبة افاق لطباعة والنشر والتوزيع، غزة، فلسطين، ص 35.

3) سليمة طابيبية(2016)، **النظرية المحاسبية**، الطبعة الأولى، مركز البحث والتطوير، عمان، الاردن، ص 65.

4) رضوان حلوة حنان(2009) ، **مدخل نظرية المحاسبية ، الإطار الفكري والتطبيقات العلمية** ، الطبعة الثانية، دار وائل لنشر والتوزيع عمان، الأردن، ص ص189- 191 .

5) رسم محسن(تشرين أكتوبر 2017) ،منى كامل محمد ، **مشكلات القياس المحاسبي في ظل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS13 نموذجا** ، مجلة المحاسب، المجلد 24(49)، ص166.

6) قوادري عبلة(جويلية 2018)، **أثر استخدام التكلفة التاريخية في القياس على جودة المعلومات المحاسبية – دراسة استقصائية لمهنيي المحاسبة في الجزائر**، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد 08 العدد 01، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص 244.

7) قوادري عبلة(ديسمبر 2018)، **دراسة مقارنة بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة من وجهة نظر مهمتي المحاسبة في الجزائر** .مجلة الأبحاث الاقتصادية ، المجلد 13 (02) ، جامعة البليدة 02 ، ص 107.

8) العمري أصيلة ، بروبة إلهام(24و25 نوفمبر 2014)، **تطبيق القيمة العادلة كبديل للقياس المحاسبي في الجزائر بين مساهمتها في ضمان معلومة محاسبية جيدة وعوائق تكييفها في البيئة المحاسبية الجزائرية**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل اداء المؤسسات والحكومات –اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري المالي والعمومي على ضوء التجارب الدولية المنعقد بجامعة ورقلة الجزائر ، ص318

9) زينب اسعد اسعد(24و25 نوفمبر 2014)، **دراسة أثر المعايير الدولية للاعداد التقارير المالية IFRS على القيام بمراجعة وتقدير مخاطر القيمة العادلة والتقديرات المحاسبية الاخرى**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية - (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل اداء المؤسسات والحكومات –اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري المالي والعمومي على ضوء التجارب الدولية المنعقد بجامعة ورقلة الجزائر ، ص161

7. ملاحق:

الملحق رقم (01)

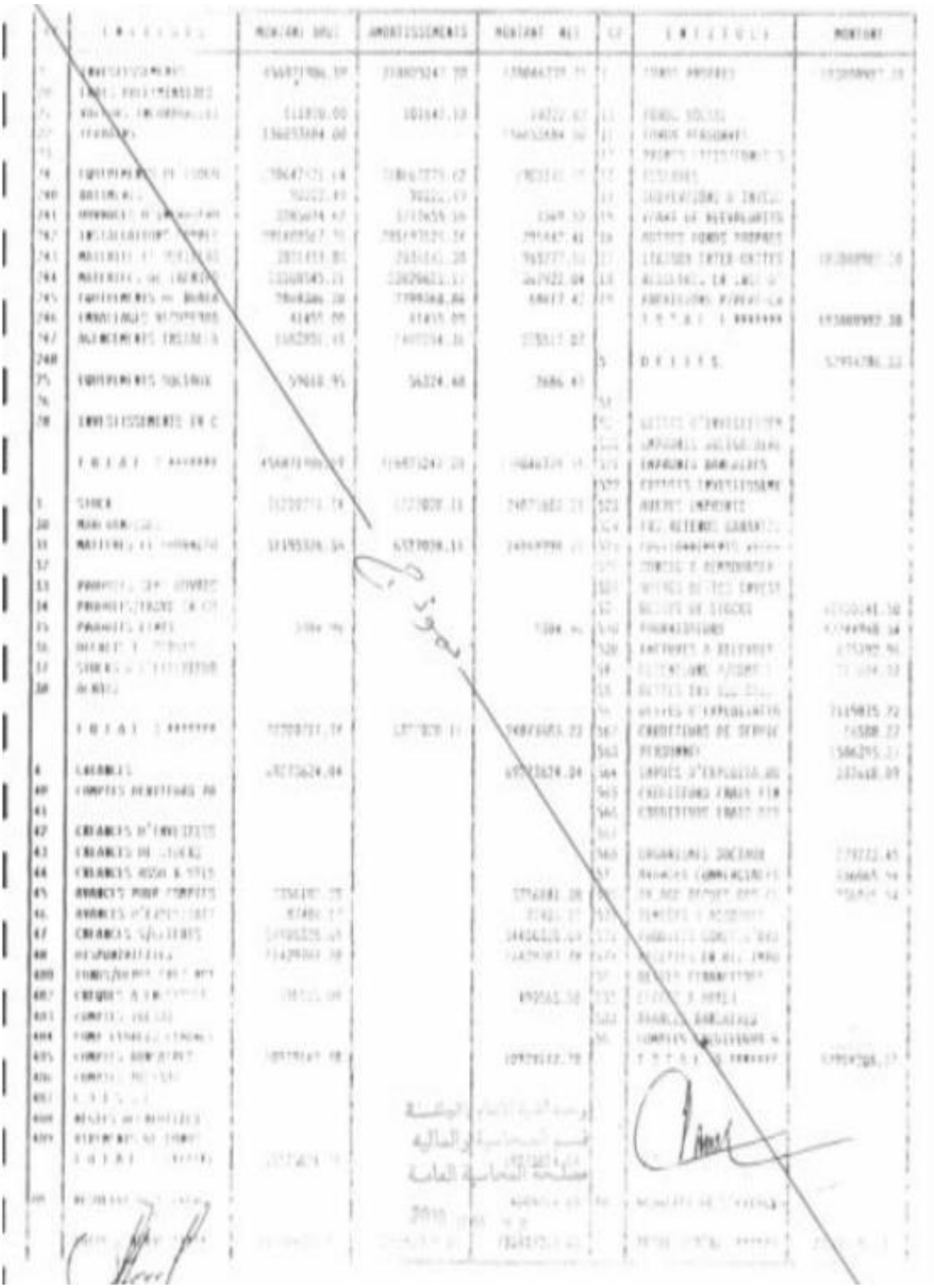

الملحق رقم (02)